

# الشرح المختصر على زاد المستقنع - كتاب الطهارة للشيخ أحمد بن

## عمر الحازمي 3

أحمد الحازمي

بسم الله الرحمن الرحيم يسر موقع فضيلة الشيخ احمد ابن عمر الحازمي. ان يقدم لكم هذه المادة باسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلة والسلام على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين اما بعد قال المصنف رحمة الله تعالى باب - 00:00:00 الآنية لهذا باب ذكر مسائل او احكام مسائل الآنية. والآنية هي الأوعية لغة وعرفا جمع آناء والآناء هو هو الوعاء. وهو الظرف يوعي فيه شيء. سمي بذلك لانه يجمع ما - 00:00:29

ما في بمناسبة ذكر هذا الباب للباب السابق وهو احكام المياه انه لما ذكر الماء ذكر ظرفه لما ترى الماء ذكر ظرفه لأن الماء جوهر سيان ويحتاج الى ظرف ولا يقوم الا - 00:00:49

به عن اذن الناس بان يذكر هذا الباب ولان الآنية منها ما هو محرم ومنها ما هو مباح ومن ما هو ظاهر ومنها ما هو نجس. وقد يتاثر الماء بحكمه. ظاهري او او النجاسة. حينئذ لابد من - 00:01:09

فيعني هذه الآنية. الاصل في هذا الباب هو الاباحة والطهارة. الاصل في هذا الباب لأن كل ما سيأتي لابد ان يكون مخالفًا للعصر فلا بد من دليل يدل عليه. الاصل في الاشياء هي الاباحة سواء كانت في الآنية او في غيرها. وهذا قاعدة - 00:01:28 عامة عند الفقهاء وهي مفيدة لطالب العلم ان يعرف ان الاصل في الاشياء الاعيـان المنتفع بها والعاصمة فيها الاباحة. واما الاباحة لقوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا. خلق لكم - 00:01:48

ما اي الذي والاسم المأصول بمعنى الذي حينئذ يعم. فيعم كل ما يكون في الارض. ولذلك اكده بقوله جميعا وهنا السيقا او ذكر في سياق الامتنان حينئذ يدل على انه ظاهر. وعلى انه مباح - 00:02:08

ومعنى الامتنان ان الله عز وجل يمتن على خلقه بان خلق لهم ما في الارض. وهذا انما يكون اذا مكتنهم من الانتفاع به. واما اذا منعه من الانتفاع به حينئذ لا يكون امتنانا. فدل على ان الاصل هو هو الاباحة - 00:02:27

ثم النجس لا يجوز استعماله. وهنا امتن به بما ينتفع به. ودل على انه ظاهر. الاصل في الاشياء طهارة والاباحة وقال تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق. وقال سبحانه وقد فصل لكم ما حرم عليه - 00:02:45

فكل محرم فالله عز وجل فصله بمعنى انه بينه والتفصيل هنا بمعنى بيان والتبيين وما يتعلق بهذا الباب وهو ان الاصل فيه الاباحة تخصيص النبي صلى الله عليه وسلم المنع - 00:03:05

والتحريم بانية الذهب والفضة يقتضي اباحتة ما عداهما. جاء في حديث الصحيحين لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافتها. فانها لهم في الدنيا ولكن في الآخرة. لا تشربوا في آنية الذهب والفضة - 00:03:22

الذهب والفضة دل على ان ما عدا الذهب والفضة العصر فيه الاباحة ثالثا ان النبي صلى الله عليه وسلم ثبت انه توضأ من آنية مختلفة من آنية مختلفة. قد جاء في حديث عبدالله بن زيد - 00:03:42

في البخاري فاخرون له تورا من صفر فتوضاً. كذلك توضأ من جفنة وتور حجارة ومن اداوة وقربة وغيرها فتنوع استعمال النبي صلى الله عليه وسلم لسائر الاواني ودل على انها مباحة. فثبت الحكم فيها - 00:04:01

بفعله صلى الله عليه وسلم وفي معناها قياسا يعني ما عدا ذلك مما لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم انه توضأ او استعمله في

طهارة مثلها لان ما عاد كما ذكرنا ما عاد الذهب والفضة والاصل فيه انه مباح. اذ كون النبي صلى الله عليه وسلم يخصص الذهب

الفظة بالتحريم - 00:04:21

في الشرب والاكل دل على ان ما عاد الذهب والفضة فهو مباح. اذا عرفنا الاصل في هذا الباب وحينئذ تكون مستمسكا بطالب الحق

لان كل ما قيل بأنه مننوع فيستصحب الاصل ولا ينتقل عنه الا بدليل واضح بين. حينئذ يكون التحرير خلاف العصا - 00:04:41

ونحتاج الى دليل ويكون حكمه بالنجاسة خلاف العصر ونحتاج الى الى دليل. قال المصنف رحمة الله تعالى كل انان طاهر ولو ثمينا

بيباح اتخاذه واستعماله هذى قاعدة صدرها بي بكل ومعلوم ان كل اعتبار من الفاظ العموم صيغه كلنا والجميع وقد تل ذلة الفروع - 00:05:02

حينئذ كل يشمل كلما اضيف اليه لفظ كل. وهنا اضيف الى لفظ انان. حينئذ يكون فيه عموم. ووجه العموم انه يشمل الاناء الصغير.

والان ها الكبير ويشمل الثمين وغير الثمين. ويشمل الطاهر والنجس. وقول كل انان - 00:05:28

حينئذ نقول هذه الكلية يدخل تحتها الاناء الكبير والاناء الصغير يدخل تحتها الثمين وغير ثمين يدخل تحتها الطاهر والنجس قوله

طاهر هذه الصفة انان حينئذ يكون قد اخرج النجس لان ضد الطاهر هو النجس والطاهر هو المنزه - 00:05:51

من الاقدار فما كان نجسا حينئذ لا فما كان نجسا لا يجوز استعماله. لا يجوز استعماله. لان المصنف هنا حكمة قال بياخ اتخاذه

واستعماله وخصوص هذا الحكم بما كان طاهرا - 00:06:15

مفهومه ان ما لم يكن طاهرا حينئذ لا يجوز اتخاذه ولا استعماله. اذ الاصل فيه نجاسة مجانبتها وعدم استعمالها. كل ماء طاهر اذا

الطاهر اخرجه النجس. والاناء الطاهر ما كان مصنوعا من خشب او جلد طاهر - 00:06:32

مباح او سفر او حديد او نحو ذلك. او او نحو ذلك. كذلك الذهب والفضة فمر من من الطاهرات. ولكن لنص الخاص حينئذ جاء

التخصيص بالتحريم. اذ كل انان طاهر قال المصنف ولو ثمين. ثمين فعال - 00:06:52

وهو صيغة مبالغة ثمين فعليه صيغة قبال يعني كثير الثمن ولو ثمينا يعني ولو كان الاناء الطاهر ثمينا يعني كثير الثمن فلا فرق بين

الدينين في سعره وبين ما كان ثمنه كثيرا. قوله لو هذه اشارة خلاف. اشارة - 00:07:11

خلاف يفهم منه ان بعض الفقهاء وهو منسوب للشافعي رحمة الله تعالى انه خالق في الثمين فقال الثمين لا يجوز السعر اعماله دفعا

لهذا القول ولادخال الثمين في المحكوم عليه. وهو الاناء الطاهر. قال المصنف رحمة الله تعالى ولو ولو ثمين - 00:07:31

اذ قوله ولو هذه اشارة خلاف. والمذهب حروف الخلاف ثلاثة. عند الحنابلة حروف الخلاف وحكایة الخلاف حتى وهي للخلاف القوي

وان وهي للخلاف المتوسط ولو وهي للخلاف الضعيف المشهور عند الحنابلة حتى ولو وان اذا اراد ان يحكى الخلاف. لكن الخلاف

يتفاوت لنفسه بعضه قوي وبعض - 00:07:51

هو متوسط وبعضه ضعيف فاذا اراد المصنف وغيره من الفقهاء الاشارة الى الخلافة

المتوسط قال وان اذا اراد الاشارة الى خلاف ضعيف قال ولو ولكن هذا الاستعمال ليس ليس متفقا - 00:08:22

عليه وعند بعضهم لو للخلاف القول الاول حيث يستعمله الضعيف وان للمتوسط فاتفقاه حتى للضعف على كل اذا

جاءت هذه الالفاظ الثلاثة فثم خلاف. فثم خلاف في في المسألة. والمخالفون هو الشافعي - 00:08:41

حيث الحق الثمين بانية الذهب والفضة في التحرير. والصواب نقول ليس ثم دليل يدل على تحريم الثمين. وانما وجاء التنصيص

على الذهب والفضة حينئذ يكون ما عادهم على الاصل وعرفنا ان الاصل هو هو الباحة وليس ثم دليل واضح بين يحرك - 00:09:01

قوله ولو ثمينا ثمينا بالنصر الخبر اللي كان مخدوفا مع اسمها. ولو كان الاناء ثمينة. قال ابن مالك رحمة الله تعالى

ويحدفونها ويبيقون الخبر. وبعد ان ولو كثيرا لاشتهر - 00:09:21

التمس ولو خاتما من حديث ولو خاتما خاتما هذا الخبر كان مخدوفا مع مع اسمها ولو ثمينا يعني ولو كان الاناء الطاهر ثمينا اي كثير

الثمين جوهر وزمرد ونحوهما. قال بياخ اتخاذه واستعماله. بياخ هذا فعل مضارع يغير الصيغة - 00:09:41

وهو حكم شرعي مباحة هو حكم شرعي كونها حكما تكليفيا هذا قول مرجوح. قول مرجوح. وال الصحيح انها حكم شرعي وليس

بحكم تكليفي واذا انتفى كون الاباحة حكما تكليفيلا لا يلزم منه ان ينتفع عنها وصف شرعية - 00:10:06

وثم حينئذ امران او مسألتان هل الاباحة حكم تكليفي او لا؟ جماهير الاصوليين على انها ليست بحكم تكليفي. هل الاباحة حكم بشرع ام لا والذى يقابل الشرع هو العقلي ولبعض المعتزلة انه ليس شرعا وجماهير الاصوليين على انه حكم شرعى. اذا يباح هذا حكم شرعى وعرفنا الدليل فيما سبق - 00:10:30

لانه موافق للعصر. ما الذى يباح من هذه الانانية؟ قال اتخاذه واستعماله اتخاذه يعني اقتناوه سواء كان لزينته او فيما يستعمل في المستقبل. يعني ان يوضع هذا الاناء اختنا من اجل ان يستعمل في اكل او شرب او نحوهما لكنه في المستقبل. او يتخد هذا الاناء من اجل من اجل الزينة. هذا المراد - 00:10:54

يعنى لا يستعمل وانما يكون زينة او معدا للاستعمال في المستقبل. واستعماله اي تلبس بالانتفاع يتلبس بمعنى انه يستعمله كهذا الكأس مثلا يصب فيه الماء فيستعمل والاستعمال قد يكون في اكل وشرب وقد يكون في غير الاكل والشرب - 00:11:21

اذا هذا هو الاصل وهذا هو قول عامتى اهل العلم. ولذلك قال في الشرح من غير كراهة او بلا بلا كراهة. اذا وما دونه اذا كان الاناء طاهرا يباح اتخاذه واستعماله وهو محل وفاق بين اهل العلم الا في مسألة - 00:11:45

وجماهير اهل العلم على انه مباح كغيره والشافعي رحمه الله تعالى له قول بانه محرم بمعنى انه ملحق الذهبي والفضة والصحيح انه ليس ملحا بهما. لأن الذهب والفضة نص عليهما - 00:12:05

قال الا انية ذهب وفضة ومضبة بهما. فانه يحرم اتخاذها واستعمالها ولو على انشى. هذا استثناء من الاناء الظاهر لاننا قعدنا ان كل اناء ظاهر ولو ثمين ولا شك ان الذهب والفضة من الثمين يباح اتخاذها واستعماله - 00:12:23

دخل في هذه القاعدة او في هذه الكلية الذهب والفضة. ومعلوم ان النص قد دل على تحريم ذلك. حينئذ استثنى المصنف النوع وقال الا الاستثناء ومعلوم ان الاستثناء معيار العموم حينئذ ما عدا المستثنى فهو داخل فيما سبق - 00:12:45

مستثنى منه ما هو؟ كل اناء ظاهر. هذا مستثنى منه. والمستثنى الا ان يتنا بالنصب الا ان يتذهب الى فضة او مضبة بهما. حينئذ المستثنى يخالف المستثنى منه في الحكم. اذ ثبت او ثبت - 00:13:07

الاباحة للمستثنى. ويخالفها المستثنى لم يستثنى منه ثبتت الاباحة للمستثنى منه. وحينئذ ما بعد الاستثناء اداة الاستثناء يخالف ما قبله. حينئذ قال فانه يحرم اتخاذها واستعمالها. اذا هذا استثناء من الاناء الظاهر لان الذهب والفضة من من - 00:13:24

اذا انية ذهب وفي الصانية ذهب ذهب معروفة والفضة كذلك معروفة. والمراد هنا ان يجعل كل من الذهب او الفضة على هيئة الاهمية على هيئة الاهمية بان يصنع من الذهب طبق مثلا او ملعقة او كأس ماء او نحو ذلك حينئذ نقول جعلت - 00:13:44

هذه الفضة او هذا الذهب جعل ماذا؟ على هيئة اناء على هيئة اناء او مضببا ومضببا بهما بان يكون العصر الاناء مصنوعا من خشب مثلا او صفر او حديد ولكنه يضبب ذهب او او - 00:14:07

فهو ملحق بما الاصل فيه الاباحة. لو صنع اناء من خشب. ما الاصل؟ نقول هو مباح. كذلك فلو صنع اناء من صفر او من حديد فنقول هذا مباح. لكن لو جعل فيه شيء من الفضة او من الذهب على اي - 00:14:28

هيئة كانت على اي هيئة كانت. حينئذ نقول هذا الاصل فيه الاباحة. ولكن لما الحق به ما هو محرم حينئذ الحق المحرم الذهب والفضة في في الحكم ومضببا به ماء - 00:14:48

المطلب هو الذي عمل فيه ظبة مأخوذة من الظب والتقطيب وهو تقطيبة الشيب ودخول بعذه فيه بيعظ وهي في الاصل حديدة تجمع بين طرفي المنكسر. تجمع بين طرفي المنكسر. قد يكون الاناء مصنوعا من حديد - 00:15:04

وقد فيه نوع وتشعب او انكسار حينئذ يصلح بماذا؟ بسلسلة او شيء من الذهب او الفضة فيسمى الاناء كله يسمى مطينا لوضع هذه القطعة من الذهب او او الفضة قال الجوهري هي حديدة عريضة يضبب بها الباب. هذا في الاصل يضبب بها شق الباب ونحوه بوضع صفيحة عليه - 00:15:24

امه وتحفظه او يشعب بها الاناء. ومطينا بهما اي بالذهب والفضة. حينئذ المطلب هو اناء قاهر مصنوع من غير الذهب والفضة

ويوضع فيه شيء من الذهب او الفضة باي وجه كان. مهما اختلفت - 00:15:50

ناعات ومهما تطورت حينئذ كل انة وضع فيه شيء من الذهب ولو لون الفضة حينئذ صار مظبيا فيأخذ حكما ذهب الخالص والفضة الحالصة. قال او باحدهما يعني لا يشترط ان يجمع بينهما كما هو ظاهر العبارة ومضيبة - 00:16:10  
بها يعني بالذهب والفضة. طيب لو ظبب باحدهما بالذهب دون الفضة او بالفضة دون ذهب الحكم واحد او لا؟ الحكم واحد. فذكره المصنف للتضييق بالذهب والفضة لا يستلزم منه انه لو ضبب باحدهما ان يكون الحكم مخالف. اذا ذهب انية ذهب - 00:16:30  
وانية فضة والمضبب بهما او بواحد منهما. ما الحكم؟ قال فانه يحرم. هذا يقابل بياح قال بياح استعماله بياح فيما سبق بياح اتخاذه واستعماله. هنا قال فانه يحرم والتحريم معلوم انه - 00:16:50

ثم طلب الشارع تركه طلبا جازما فهو حكم شرعى فهو حكم شرعى. ما الذي يحرم من هذه الانية انية الذهب والمضبب بهما او باحدهما يحرم اتخاذها واستعمالها يحرم اتخاذها واستعمالها. حينئذ مطلق الاستعمال - 00:17:10  
ومطلق الاتخاذ فاي استعمال بانية الذهب والفضة سواء كان الاستعمال في الاكل او في الشرب او في غير الاكل والشرب او اتخاذ الانية الذهب الفضة بان يقتني زينة او لكونه يستعمل في المستقبل. على اي وجه كان - 00:17:32  
انية الذهب والفضة والمضبب بهما او باحدهما محرم. محرم. وعندنا هنا ثلاثة اشياء اولا استعمال لانية الذهب والفضة في الاكل والشرب. ثانيا استعمال لانية الذهب والفضة في غير الاكل والشرب. ثالثا الاتخاذ - 00:17:53

اما استعمال انية الذهب والفضة فيه الاكل والشرب فهذا محل اجماع بين الصحابة. وان خالف بعض المتأخرین بأنه يكره انما انعقد الاجماع اجماع الصحابة على انه يحرم استعمال هذين النوعين في الاكل والشرب. ولذلك جاء في حديث الصحيحين لا - 00:18:14  
اشربوا في انية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صاحفها فانها لهم في الدنيا ولكن في في الآخرة. لا تشربوا لا ناهية وتشربوا فعل مضرع سلط عليه ادا النهي حينئذ يعم الشرب اكثره واقله. ادنى شرب ولو شربة واحدة نقول هذا محرم لعموم النص. ثم - 00:18:34  
فهذا النهي يحمل على اصله وهو التحرير. اذا الاصل في النهي ان يحمل على على التحرير. لكن ليس كل ما دل على التحرير يحمل على انه كبيرة من من الكبائر. ومعلوم ان استعمال انية الذهب والفضة في الاكل والشرب يعتبر من من الكبائر - 00:19:00  
ونحتاج الى فنحتاج الى دليل اخص. يدل على ان استعمال هذين النوعين في الاكل والشرب يعتبر من من الكبائر. قد جاء حديث البخاري الذي يشرب في انية الذهب ولمسلم والفضة انما يجرجر في بطنه نار جهنم. وهذا توعد بالنار - 00:19:20  
ومعلوم ان ضوابط الكبيرة ما توعد عليها بعذاب في الدنيا او في الآخرة. حينئذ نقول هي محمرة وهي كبيرة من من الكبائر وهذا محل اجماع. كما ذكرت لكم فيما سبق. وان وقع نزاع عند بعض المتأخرین بأنه محمول على الكراهة. الا انه قول شاذ. بمعنى انه - 00:19:41

للاجماع. واما ما عدا الاكل والشرب هذا محل خلاف بين اهل العلم. وحكي الاجماع على ان ما كان في معنى الاكل والشرب حكم الاكل والشرب. ولذلك قال النبوي رحمة الله تعالى انعقد الاجماع على تحريم الاكل والشرب - 00:20:01

فيها انعقد الاجماع على تحريم الاكل والشرب فيها. يعني في انية الذهب والفضة وجميع انواع الاستعمال في معنى الاكل والشرب بالاجماع جميع انواع الاستعمال في معنى الاكل والشرب بالاجماع. وحكي - 00:20:27  
وحكي غيره اجماع الامة على على ذلك. على على ذلك. اذا ما عدا الاكل والشرب بانية الذهب والفضة حكي عليه الاجماع وتم خلافه تم خلاف في بعض المذاهب لكن الصحيح انه ملحق به ملحق به - 00:20:48  
وما كان في النص بالتفصيص على الشرب والاكل نقول هذا خرج مخرج الغالب. اذا هو ملحق بالاكل والشرب. ثالثا الاتخاذ وهو الاقتناع بهذه الالية مع كونها مستعملة مع كونها لم تستعمل في الاكل والشرب ولا في غيرهما. نقول هو كذلك محرم - 00:21:08  
لان ما حرم استعماله مطلقا حرم اتخاذه عن هيئة الاستعمال كالملاهي كما ان المعافف محرمة للاستعمال كذلك هي محمرة الاتخاذ اذ لا يقال بان التحرير هنا منصب على الاستعمال فحسب ثم له - 00:21:30

ليتخذ هذه المعاذف بان يضعها في بيته مثلا كزينة لنحوها. بل نقول هذا محرم. كذلك انية الذهب والفضة محمرة الاستعمال في الاكل والشرب وما كانت وما كان في معنى الاكل والشرب ملحق به. فحينئذ اتخاذها يعتبر وسيلة الى استعمالها. ولا شك ان الوسائل لها احكام المقاصد. حينئذ نقول - [00:21:48](#)

اتخاذ هذه الان يعتبر من من المحرمات للقاعدة التي ذكرناها. ولذلك قال ابن القيم رحمة الله تعالى بل يعم سائر وجوه انتفاع يعني هذا النص الذي جاء في الحديث لا تشربوا في انية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صاحفها يعم - [00:22:11](#)  
وجوه الانتفاع. بمعنى ان ما كان في معنى الاكل والشرب فهو محرم. وكذلك ما كان متخدنا ولو لم يستعمل في اكل وشرب فهو محرم والتنصيص حينئذ على الاكل والشرب يقول خرج مخرج - [00:22:31](#)

الغالب وما كان كذلك لا يتقييد الحكم به. لقوله تعالى ان الذين يأكلون اموال اليتامي ظلما. وانما حرقوها ولم يأكلوا حكم واحد يستويان لأن المراد هو الاتلاف والتنصيص على الاكل لا يلزم منه انه لو احرقها لا يستوي الحكم معه - [00:22:45](#)  
كذلك قوله تعالى لا تأكلوا الربا اضعافا مضاعفة تأكله الاكل المقصوص المعلوم حينئذ لو تعامل بالربا ضعافا مضاعفا ولم يأكل يقول هو كذلك محرم وربائبكم التي اللاتي في حجوركم من نسائكم. دل النص على ان - [00:23:05](#)  
تخصيصنا مراد او الغير مراد نقول غير غير مراد فلا مفهوم له كما ذهب اليه ابن حزم. اذا هذه النصوص وهذه الاقوال تدل على ان الحكم واحد في انية الذهب والفضة سواء كان في الاتخاذ او في الاستعمال سواء كان الاستعمال في الاكل والشرب او في غير الاكل والشرب. ولذلك - [00:23:26](#)

قال ابن عبد البر معلوم ان من اتخذها لا يسلم من بيعها او استعمالها لانها ليست مأكولة ولا مشروبة. فلا فائدة فيها غير استعمالها. اذا الاتخاذ قد يكون وسيلة الى بيعها. وبيعها محرم حينئذ الاتخاذ محرم. كذلك اتهامها اهداؤها - [00:23:46](#)  
حينئذ يقول هذا كله يعتبر من من المحرمات. وكذلك ما كان وسيلة وهو الاتخاذ الى هذه الانواع. كذلك قوله صلى الله عليه وسلم فانها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة مفهومه انها ليست لكم في الدنيا وهو دليل على تحريم الاتخاذ - [00:24:12](#)  
فانها لهم في الدنيا يعني الكفار. ومعلوم انهم قد يستعملونها في اكل وشرب وقد يتخذونها. فدل ذلك على ان العلة اعم المؤمن من الحكم لأن الحكم هنا لا تشربوا ولا تأكلوا. ثم علل بعلة هي اعم من الشرب والاكل. فدل على ان ما عدا الاكل - [00:24:32](#)  
في معنى الاكل والشرب. اذا قوله الا انية ذهب وفضة ومضببا بهما فانه يحرم اتخاذها واستعمالها على ظاهره وهو الصحيح من اقوال الفقهاء. قوله مضببا بهما عرفنا الحكم فيما كان خالص من الذهب والفضة. ما كان خالصا من الذهب والفضة. اما المضبب فما الدليل على تحريمه - [00:24:52](#)

نقول الدليل حديث ابن عمر مرفوعا من شرب من انان من ذهب او فضة او من انان فيه شيء من ذلك او من انان فيه شيء من ذلك فانما يجرجر في بطنه نار جهنم. رواه الدارقطني. الحديث فيه شيء من من الضعف لكن يقويه - [00:25:18](#)  
في ما جاء في العلة التي سنذكرها ولو وجود علة الخالص لان الخالص الذي هو انية الذهب والفضة علل بعدة لكن النص ورد فانها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة. وهذه علة واضحة بينة يمكن تعليق الحكم بها. وان علل - [00:25:38](#)

كثير من الفقهاء بان العلة هي لما فيه من السرف والخيال وكسر قلوب الفقراء قد تكون هذه كذلك موجودة لكن ما العلة منصوصة في الحديث السابق حينئذ يعلق الحكم بها. ولذلك قال ابن القيم رحمة الله تعالى والصواب ان العلة ما - [00:25:58](#)  
يكسب استعمالها القلب من الهيئة والحالة المنافية للعبودية منافاة ظاهرة. ولهذا علل عليه الصلاة والسلام بانها للكفار الدنيا اذ ليس لهم نصيب في العبودية التي ينالونها بها في الآخرة. وهذا له وجه وهو المعتمد ان شاء الله تعالى. اذا وجود - [00:26:18](#)  
من هذه العلة في المضبب. ثانيا يقال المحرم مفسدة الشارع لا يأمر سواء كان امر ايجابي او امر استحباب الا بما فيه خالصة الا بما فيه مصلحة خالصة او راجحة - [00:26:38](#)

لا ينهى عن شيء نهي تحريمه او نهي تنزيه الا عن ما فيه مفسدة خالصة او راجحة. حينئذ انية الذهب والفضة فيها مفسدة ولا شك. فيها مفسدة ولا شك. واذا علق الحكم على كل حينئذ يصحبه ولو كان في - [00:26:59](#)

في اجزائه. بمعنى ان الكل اذا حرم حينئذ التحرير يتبع اجزاءه. فكل جزء من تلك الاجزاء هي محرمة. فاذا نهى عن استعمال حينئذ ينهى عن الاستعمال الارزاق. فكما ان الشارع نهى عن استعمال انية الذهب والفضة الخالصة. حينئذ كل - 00:27:20  
كلما وجد شيء من الذهب والفضة ولو في اصله ليس من الذهب والفضة فالحكم واحد. والحكم واحد. اذا المحرم مفسدة. فان كان خالصا فمفسدته خالصة وان كان وان لم يكن خالصا ففيه بقدر هذه المفسدة. وتحريم الشيء مطلقا يقتضي تحريم كل -

00:27:40

جزء منه تحريم الشيء مطلقا يقتضي تحريم كل جزء منه. والنهي عن شيء ما مطلقا نهي عنه عن بعضه اذا نهى عن انية الذهب حينئذ هو نهى عن بعض الذهب. فاذا استعمل الخالص من الذهب في الشرب والاكل حين - 00:28:05

اما تضمن الذهب ولو شيئا يسيرا حكمه حكمه واحد. والنهي عن الشيء نهي عن بعضه المحرم. فاذا استعمل جزء من الاناث قد استعمله كله فيكون مستعملا للذهب والفضة. قال ولو على اتنى ولو على اتنى بمعنى ان هذا - 00:28:25  
الحكم عام في الذكور والاناث. فلا يقال بان النص او الاجماع العملي دل على ان النساء يتزين بالذهب والفضة بالذهب الخالص نقول هذا اجماع عملي وهو مستثنى. وما عدا تزيين حلي حينئذ يكون الحكم واحد في الذكور - 00:28:45

والاناث. اذا هذا الحكم الا انية ذهب وفضة مضببا بهما. فإنه يحرم اتخاذه واستعماله عام في الذكور والاناث عام في الذكور والاناث.  
لماذا لعموم النصوص فلا لا تشربوا الواو هذه من صيغ العموم فتعم الذكر والانثى الكبير والصغير ولا تأكلوا الواو هذه صيغة عموم -

00:29:06

نعم الذكر والانثى كذلك كبير والصغير. حينئذ السويا فيه في الحكم. هل وجد مخصص يدل على جواز استعمال الاناث بانية الذهب والفضة؟ الجواب لا. اذا يبقى على على عمومه. فالنصوص عامة. النصوص عامة. الذي يشرب - 00:29:33

في انية الذهب الذي هذا يعتبر منه من صيغ العموم. اذا قوله ولو على اتنى هذا للادخال او للخارج نقول هذا للادخال الحكم عام يستوي فيه الذكور والاناث. ولذلك قال الشارح لعموم الاخبار وعدم المخصص يعني لم يأتي - 00:29:51  
يدل على التخصيص كما جاء في استعمال الحلبي. وانما اتيح التحليل للنساء ل حاجتها الى التزيين للزوج وهو محل اجماع النبي صلى الله عليه وسلم امهات المؤمنين قد تحلينا الذهب وحصل اقرار من النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ نقول هذا محله اجماع بين الصحابة فضلا عن غيره - 00:30:11

ثم قال رحمة الله تعالى وتصح الطهارة منها. هذا يبني على ما سبق. اذا تقرر ان انية الذهب الفضة والمضبب بهما او باحدهما محرم. محرم الاستعمال مطلقا في الاكل والشرب وفي غير الاكل والشرب - 00:30:36

من غير الاكل والشرب استعمال هذه الانية في الطهارة سواء كانت الطهارة كبرى او او صغرى. ما الحكم لو استعملها؟ الاناء محرم واستعماله محرم. هل هذا الاستعمال يعود على طهارته بالبطلان - 00:30:56

بمعنى انه لو توضأ من انية ذهب او فضة اناة من ذهب. اخذ الماء وتوضأ. ما حكم وضوءه؟ ما حكم المصنف وتصح الطهارة منها وصح حكم حكم شرعى. وهذا هو مذهب الجمهور - 00:31:11

وتصح الطهارة منها. منها بان يفترف منها. ولذلك يقولون تصح منها وبها وفيها واليها. منها بان يفترف منها. وبها بان يجعلها الله بان يجعلها الله يأخذ بالاناء ويكون الاناء هو الذي وهذا اذا اغتسل غسلا مثلا حينئذ اذا اغترف بمغрав - 00:31:29  
وهذا المغрав يعتبر او مصنوعة من ذهب خالص. حينئذ نقول توضأ بها او اغتسل بها. واليها بان يجعلها كالمحاسن مثلما اذا كانت من فضة او من ذهب. حينئذ يتوضأ ويصل الماء اليها. وفيها بان يكون الاناء - 00:31:58

واسعا يدخل فيه فيغتسلي. هذا فيها وبها واليها ومنها. هذه الوجوه كلها عند رحمة الله تعالى يعتبر من الامور التي يأثم بفعلها لانه محرم الاستعمال. لكن هذا الاثم لا يعود على الطهارة بالبطلان. لا يعود على - 00:32:18

بل الطهارة الصحيحة ولكن مع الاثم. ولذلك قالوا تصح الطهارة منها اي من هذه الانية وهي محرمة وكدت الطهارة بها وفيها واليها. وعلتهم ان الاناء ليس بشرط ولا ركن في العبادة. ليس - 00:32:41

بشرط ولا ركن في العبادة. حينئذ يقولون في مثل هذه الجهة منفكة. الجهة منفكة. الماء الذي في الاناء هذا مباح. فإذا أخذه وتمضمض به حينئذ هذا الاناء ليس شرطاً داخلاً في مفهوم الوضوء بل الوضوء متصور دون هذا الاناء حينئذ إذا كانت الجهة منفكة فنقول يأثم على استعماله - 00:33:03

لهذه الانية مع كون الطهارة صحيحة. مع كون الطهارة صحيحة. والاصح ان يقال بان الطهارة لا تصح لماذا؟ لأن النهي عن الشيء يقتضي فساد المنهي عنه. يقتضي فساد المنهي عنه. ولذلك قال بعض اهل العلم لا تصح - 00:33:27 سواء توظأ منها او بها او فيها او اليها. واختارها ابو بكر القاضي والشيخ يعني ابن تيمية رحمة الله تعالى في المسألة المذكورة لانه استعمل المحرم في العبادة. يعني اتي بالعبادة على وجه محرم. ومعلوم ان النهي يقتضي التحرير ويقتضي - 00:33:46 في فساد المنهي عنهم. واذا كان كذلك على الصحيح في هذه القاعدة بان الحكم عام. يعني يستوي فيه ما اتحدت فيه جهتان او ما قيل بان الجهة فيه منفك. والحكم يعتبر واحداً والدليل على هذه القاعدة هو عموم - 00:34:06

صلى الله عليه وسلم من عمل ليس عليه امرنا فهو رد يعني فهو مردود عليه. حينئذ كل عمل ليس عليه امر النبي صلى الله عليه وسلم فهو مردود على صاحبه. يعني من حيث الصحة الوجود الشرعي ومن حيث ما يتربى عليه الاثم. وهذه المسألة ملحة - 00:34:26

ما دل عليه هذا النص. ثم اذا قيل بانفكاك الجهة قد يقال بانه لو اكل منها لو اكل منها حينئذ نقول الاكلة التي اخذها هذه مباحة. وهم لا يقولون بهذا - 00:34:46

واضح هذا؟ فإذا قيل بان الاكل بانه اذا غمس يده في الماء واخذها غرفة ووضع ما حكم هذه الغرفة؟ الماء هذا ما حكم مباحاً للاستعمال او محرم هم يقولون مباح وانما استعمل الاناء وهو محرم. نقول لو قيل بهذا لقلنا بان الاكل الذي يكون في الاناء اذا اخذ من الاناء - 00:34:59

الاكلة نفسها اذا وضعها في فمه نقول هذه مباحة وليس الامر كذلك. بل هذا الاكل الذي وضعه في فمه يعتبر حراماً الاعمال للاناء يعتبر حرام كذلك الماء اذا اخذه حينئذ يعتبر هذا الماء محرم فيكون قد استعمل ماء محراً في طهارة - 00:35:23 عاد عليه بالبطلان وهكذا الشأن في الماء المغصوب والماء المسروق والماء الموقوف. فلا تصح به طهارة لا كبرى ولا ولا صغرى. فإذا كان ثم ماء موقوف في طريق المسلمين وهو سبيل ما يعمر عنه بالسبيل توظأ منه لا تصح طهارته. لماذا؟ لأنه ممنوع الاستعمال الا في شيء - 00:35:43

واحد وحينئذ الواقع هنا يعتبر حكمه فاوقه على الشرب فلا يتعدى استعماله. فليتوضاً من هذه المياه فنقول هذه هذا الوضوء يعتبر باطلاً. اذا قوله وتصح الطهارة هذا هو المذهب والصواب انها لا تصح لما ذكرناه - 00:36:07 الا ضمة يسيرة من فضة لحاجته. هذا استثناء من قوله ومضبباً بهما المضبب قلنا هذا في العصر هو من خشب او حديد او صفر وضفت فيه ضبة. هذه الضبة سلسلة لاصلاح الاناء من فضة او من ذهب. سواء كانت كبيرة او صغيرة لحاجة او - 00:36:27 بغير حاجة استثنى نوع دل عليه الدليل وهو ما اشار اليه بقول الا ضابة حينئذ هذا يكون مستثنى من المستثنى وفيه خلافنا فيه خلاف عند النحاة والصواب جوازهم. الصواب جوازهم. حينئذ قال الا انية ذهب - 00:36:53

المفعوم مضبباً ثم قال الا ضبتنا مستثنى من من المستثنى وهو جائز. اذا ما اشتمل على هذه الشروط يعتبر مستثنى من المضبب. اذا في المضبب التحرير. العصر في المضبب التحرير. الا نوع واحد وهو ما دل عليه النص. جاء في حديث انس - 00:37:14 رضي الله تعالى عنه ان قدح النبي صلى الله عليه وسلم انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة الشعبي او الشعبي سلسلة سلسلة من فضة. يجوز فيه كسر الفتح. سلسلة بكسر سين او قطعة وبالفتحة الماصة - 00:37:34

انت للحق يسمى سلسلة. انت سلسلة. هذا الاناء بهذه الفضة. والسلسلة نفسها القطعة تسمى سلسلة. قدح النبي لا شك ان القدح صغير حينئذ يروي اثنين رجلين وما يقاربهما انكسرتا وتكسر يعني انشق - 00:37:55 اذا حصل له ظرف فيحتاج الى اصلاح. فاتخذ مكان الشعب الصادع والشق الذي فيه سلسلة من فضة خاصة الفضة. اذا بهذه القيود

نقول المضبب يجوز استعماله. يجوز استعماله. فيكون مستثنى مما سبق وهذه الشروط التي اخذها المصنف كلها مأخوذة من هذا الضاية. عرفنا الضبة الاصل فيها انها من حديد ونحوي - 00:38:19

يسيرة لان هذا هو الغالب لانه قال قدح صغير في الاصل. فإذا انكسر او احتاج الى شيء حينئذ يحتاج الى شيء يسير لو انكسر من نصفه حينئذ انتفت الفائدة منه صار عديم الفائدة ولكن هذا فيه فائدة يمكن استعماله لكن لهذا الشق وهذا - 00:38:49 لكونه يسيرا حينئذ اصلاح هذه الفضة فدل على ان الذي وضع انما يكون يسيرا لا كثيرا الا ضبة يسيرة لان هذا هو الغالي في القدح وهو كونه صغيرا فإذا انكسر - 00:39:11

فلا يحتاج الى شيء كثير. والاصل التحرير فنقتصر على ما هو الغالب. واليسير هنا ضد الكثير حينئذ يكون المرجع هو العرف. فما تعارف عليه الناس الاوساط بان هذا يسير حينئذ اعتمد. ليس فيه تشديد من حيث الكثرة - 00:39:29 رأوا القلة. قد يكون يسيرا عند اناس كثيرا عند اخرين. وانما المعتبر اوساط الناس يعني الذي ليس عنده شك ولا وسوسه من فضة يعني لا من ذهب لان النص جاء بذلك. الاصل في استعمال الذهب والتحرير في انية الذهب والفضة. والاصل في الذهب في الفضة كذلك - 00:39:49

فكونه قال انس من فضة دل على انه ليس من من ذهب. اذا الذهب سواء كان كثيرا او يسيرا وان كانت لحاجة او لا حينئذ الله لا يستعمل. من فضة لحاجة اذا لم تكن ثم حاجة فحينئذ الله لا يستعمل. لانه - 00:40:11

في الحديث انكسر اذا احتاج اليه فإذا لم يتحتاج عن اذا لا يجوز استعمالها. الا ضبة يسيرة لا كبيرة من فضة لا من ذهب لحاجة لا لا لزينتي دون حاجتي لا لزينة دون حاجة. قال هنا الحاجة ان يتعلق بها غرض غير الزينة - 00:40:31 ان يتعلق بها غرض غير الزينة. يعني كلما احتاجت لهذه الضبة لكن بشرط الا يكون من اجل التزيين حينئذ تسمى حاجة. اما اذا لم يوجد غير الفضة هذا يسمى حاجة وانما يسمى - 00:41:01

ها ضرورة يسمى ضرورة. فإذا اضطر حتى الى الذهاب جاز. واما اذا لم يكن غير الفضة وحينئذ صار ضرورة وليس حادة فلا بأس بها حينئذ بهذه الشروط التي سبق ذكرها والنص واضح في الدالة عليها. ثم قال وتكره مباشرتها - 00:41:20

لغير حاجة. اذا اذا ضرب الاناء بضبة يسيرة من فضة لحاجة استعمال هذا الاناء نقول جائز او محروم جائز لدالة النص عليه طيب بقي شيء اخر وهو انه قد تكون هذه الضبة في محل الشرب. هل يتعاطى الشرب من حيث هذه الضبة او - 00:41:42 يتحاشاها ويتجنب الموضع الذي تكون فيه الضبة. الاصل ما دام انه جاز استعمال الضبة على ما سبق ولم ينقل بحديث انس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يباشر هذه الضبة حينئذ نقول العصر فيه العموم. بمعنى انه - 00:42:06

من احتاج الى مباشرته او لا فالاصل فيه الجواز لانه اطلقه من الحديث السامع. وما دام انه جاز حينئذ استعمالها ولو تعمد وضع شفتيه على هذا المحل نقول جائز بلا كراهة. ولكن المصنفون نظر الى الاصل - 00:42:26

وهو كونها محرمة. حينئذ اعتبر ان الحاجة مزيلة للتحرير. فبقيت المباشرة على وضع هو ادنى من الاباحة او وسط بين الاباحة والتحرير. والصواب انه لا يراعي هذا الاصل. لان الاصل صار في حكم المنسوخ في مثل هذا الموضع. فنقول ما دام انه جاز - 00:42:43

ان يستعمل هذه الضبة يسيرة من فضة لحاجة حينئذ سواء باشرها بشفتيه او لا والحكم سواء بل يباح مباشرتها ولو لم يتحتاج الى ذلك وتكره مباشرة والكراهة حكم شرعى. الكراهة حكم شرعى. فيحتاج الى دليل. مباشرتها يعني مباشرة الضبة المباحة - 00:43:03

وما دام انها مباحة. لماذا نكره بل نبقي على على الاصل ما دام انها مباحة لاستعمال فكذلك حينئذ المباشرة مباحة. لانه ما بنى على المباح فهو المباح هذا الاصل فيه - 00:43:27

حينئذ تحتاج الى دليل واضح بين وليس ثم دليل الا تعليل وفيه شيء من النظر. وتكره مباشرتها مصدر باشره اي وليه بشرته يعني بشفتيه لغير حاجة اما اذا احتاج هذى قاعدة عامة عنده في المكرهات كلها في هذا المقام وفي غيره - 00:43:40

كل مكروره حكم بالكراهة ان احتاج اليه فهو مباح. ترتفع الكراهة. وهنا كذلك لغير حاجة تقرأ مباشرتها تكره لغير عادة من غير حاجة متعلق بقوله تكره حينئذ اذا لم تكن ثمة اذا كانت ثم حاجة ارتفعت الكراهة. قال - 00:44:01

الى هنا لهذا الحكم لأن فيه استعمالاً للفضة فكان ماذا اذا؟ فيه استعمال الاصل هو التحرير. لكن ما دام ان الشرع على جواز مثل هذه المسألة والاصل الاباحة. ولكنهم راعوا الاصل مع الدليل حديث انس. فجعلوا للمباشرة حكماً وسطاً - 00:44:23  
00:44:43  
بين التحرير الذي هو الاصل والاباحة فيه سلسلة الاناء. قالوا الذي دل الدليل عليه هو كون الضبة توضع في هذا الاناء. وليس فيه ما يدل على ماذا؟ على المباشرة. لكن - 00:44:43

يقول المباشرة فرع عن استعمال الاناء. فإذا جاز استعمال الاناء وهو مضبب الاصل فيه التحرير حينئذ مباشرتها لا وجه للقول بالكراهة والصواب هو الاباحة بغير حاجة لأن فيه استعمالاً للفضة. فإن اعتقاد الى مباشرتها أبيح بلا خلاف. هذا الحكم ليس خاصاً بهذه - 00:44:58

المسألة بل هو هو عام. ثم انتقل الى مسألة أخرى وهي ما يتعلق بانية الكفار. قال المصنف رحمه الله تعالى ونحن في باب العالية وانت مسلم وتحتاج الى طهارة في اناء حينئذ استعملت انية المسلمين الاصل انها مباحة وانها طاهرة - 00:45:22  
واما الكافر فالاصل فيه المجانبة والمباعدة. حينئذ اذا استعمل اناء او انية الكفار هل هذا جائز ام وان جاز هل يجوز بكرابة او بدون كراهة؟ قال المصنف رحمه الله تعالى وتباح هذا حكم شرعاً - 00:45:45

هذا حكم شرعاً فيحتاج الى دليل. والدليل هنا هو استصحاب الاصل وعرفنا الاصل انه الاباحة والطهارة.  
وتباح انية الكفار كفار جمع كافر والله لا تقييد العموم. بمعنى انه سواء كان كافراً اصلاً او مرتدًا سواء كان من اهل الكتاب - 00:46:04  
او من غيره. فكل كافر وهو ما ليس بمسلم تباح انية الكفار. قال في الشرح ان لم تعلم نجاستها. ان لم تعلم نجاستها حينئذ نقول انية الكفار وكذلك ثيابهم يعني ملابسهم. هذه - 00:46:31

ان لم تستعمل ان لم تستعمل فان كانت مستوردة مصنوعة مثلاً قولاً واحداً بإياحتها وظهارتها ان غسلت بعد الاستعمال قولاً واحداً بظهارتها واباحة استعمالها. اذا قبل الاستعمال بان كانت جديدة مثلاً - 00:46:51

مباحة بالاتفاق وهي ظاهرة بالاتفاق كذلك اذا استعملوها وغسلوها هي مباحة وظاهرة بالاتفاق. ماذا بقي؟ بقي اذا استعملوها ولم تغسل اذا استعملوها ولم تغسل. حينئذ لها حالتان اما ان تعلم نجاستها او لا - 00:47:11  
00:47:35  
اما استعملوها اكلوا في اوانيهما واردنوا ان نتوضاً ونأكل في هذه ما حكم هذه الأنية؟ نقول ان علمت نجاستها الخمر فيها مثلاً او الخنزير قولاً واحداً يحرم استعمالها الا بعد غسلها. يعني قبل الغسل محرم الاستعمال. ماذا بقي - 00:47:56

باقي استعملوها ولم تعلم نجاستها. حينئذ تردد بين اصل وظاهر. الاصل الاباحة والطهارة. والظاهر انهم قد يباشرون النجاسات. حينئذ نقول اليقين لا يزول بالشتم. فنحكم عليها بكونها ظاهرة مباحة. واضح هذا؟ ولذلك قال مصنفوها وتباحوا انية الكفار - 00:47:56

قال الشارح ان لم تعلم نجاستها. فان علمت نجاستها يقيناً حينئذ يحرم استعمالها. يحرم استعماله قبل غسلها قال الماتن ولو لم تحل ذبائحهم. هذا للادخال او للخارج؟ هذا للادخال. لأن قوله الكفار قلنا هذا عام - 00:48:22

يشمل اهل الكتاب وغيره اهل الكتاب. اهل الكتاب هذا جاء النص. طعام الذين اتوا الكتاب حل لكم طعام. وهذا يشمل قل ماذا؟ اذا ابيح الطعام ومنه ما هو مطبخ؟ هل سيقدم لك هذا الطعام باناء او بدونية؟ لا شك انه باناء - 00:48:43

فيباحة الطعام دليل على اباحة استعمال الإناء وهذا واضح بين ما عدا اهل الكتاب حينئذ نقول نرجع الى اصل وهو الطهارة الاباحة. ولو لم تحل ذبائحه. ولو هذه اشارة خلاف. ومسألة فيها خلاف. وال الصحيح ما ذكرناه. ولو لم تحل - 00:49:03

ذبائحهم كالمجوس هؤلاء يعبدون النار وقيل الشمس والقمر لانه صلى الله عليه وسلم توظأ من زيادة مشركة مزدت امرأة مشركة ولا شك ان المشركين ليسوا من اهل الكتاب. وان كان اهل الكتاب الصحيح انه - 00:49:26

انهم مشركون لكن اذا اطلق الشرك فالاصل انه ينصرف الى عبادة الاوثان ونحوهم. حينئذ نقول النبي صلى الله عليه وسلم كونه توظأ

من زادت امرأة مشركة وهي ليست من اهل الكتاب ولم تحل ذبائحهم دل على ان الاصل هو الاباحة - 00:49:45  
وثيابهم ان جهل حالها. يعني وتباح ثياب الكفار. ثيابهم اي ثياب الكفار. ولو وليت عوراتهم بمعنى ان ما يلي عورات الكفار وهو مظنة للنجاسة فاذا ابيح هذا النوع فما عداه من العمامة وما على الجسم او كان ادنى العورة يكون من باب اولى واحراه. وهنا كما -

00:50:05

في السابق انه ان علمت نجاستها قولا واحدا انه لا يجوز استعمالها بل هي نجسة. وان لم تعلم حينئذ تردد بين اصل وظاهر حينئذ يستصحب العصر وهو ان اليقين لا يزول بالشك والعصر انها ظاهرة وحينئذ نقول العصر مستصحب - 00:50:32  
ولا نرتفع عنه الا شيء واضح بين وهذا منتف. حينئذ لو صلى مسلم في ثياب كافر ليس سروال كافر وصلى به ما حكم صلاته نقول صحيحة لماذا؟ لكونه قد لبس - 00:50:52

شيئاً ظاهراً. وكون الكافر قد لبسه هذا لا يخرجه عن كونه ظاهراً لما ذكرناه. ان جهل حالها ولم تعلم نجاستها لأن الاصل الطهارة فلا تزول بالشك فلا تزول بالشك. وعليه اذا تقرر ذلك نقول هذا الحكم عام - 00:51:11  
هذا الحكم عام في المسلم وفي غيره. وانما نص على الكافر لانه اصلاً الكافر يلبس النجاسة. واذا لابس المسلم بان كان فاسقاً وشرب الخمر مثلاً فالحكم واحد يستوي مع مع الكافر. ان علمت النجاسة - 00:51:32

لم يجز استعماله لأنها نجسة يعني الكأس تعتبر نجسة وان لم يعلم ولو علمت بأنه ممن يلبس ويشرب الخمر فالاصل هو هو الطهارة.  
فالحكم يكون عاماً. اذا تباح انية الكفار ولو لم تحل ذبائحهم وثيابهم ان جهل حالها - 00:51:50  
يعني حاله هل هي ظاهرة ام نجسة؟ اما ان علم حالها بكونها ظاهرة لم تلبس ولم تستعمل في اكل او شرب فقولا واحداً بانها مباحة ظاهرة. ان علم حالها بانها نجسة - 00:52:10

حينئذ قولا واحداً بانها مباحة انها محمرة نجسة. ان جهل حالها لا تدري هل هي ظاهرة ام نجسة؟ حين اذ الاصل الاباحة والطهارة ثم قال المصنف رحمه الله تعالى ولا يظهر جلد ميتة بدماغ انتقل الى نوع من انواع الاولاني وهو مما او ما - 00:52:26  
اصنعوا من من جلود الميتة من جلود الميتة. هل يكون ظاهراً؟ هل يجوز استعماله؟ الماء الذي وضع في هذا النوع هل يكون مباحاً؟  
هل نجساً ام ظاهراً يبني على هذه المسألة. الميتة اسم لكل حيوان خرجت روحه بغير زكاة - 00:52:49

ميته اسم لكل حيوان خرجت روحه بغير زكاة. وفي المصباح الميتة ما مات حتف انفه ما مات حتف انفه او قتل على هيئة غير مشروعة. يعني كل مالا يستوفي شروط الذكرة شرعاً - 00:53:11  
او مات بنفسه حتف انفه سقط متدرية ونطحه نحوها او ذكي بغير او قتل. لا نقول ذكي او قتل بغير الطريقة الشرعية. الصعق والكهرباء ونحو ذلك نقول هذا يعتبر ميت - 00:53:31

والميته اسم مسماه الحيوان ظاهراً وباطناً. انتبه هذى فائدة مهمة الميتة اسم لفظ يعني يصدق على اي شيء يصدق على الحيوان الذي فقد روحه ظاهراً وباطناً يعني الجلد وما على الجلد والعظم والامعاء والدم وكل ما يصدق عليه او يكون جزءاً للحيوان - 00:53:46

فالميته صادق عليه. حينئذ الاصل في الجلد انه محرم. والاصل في الشعر والوبر ونحو ذلك الاصل انه محرم الدليل على استثنائه.  
والاصل في عظمه ولبنه. يعني البن الميتة وعظمها وقرنها انها محمرة ونجسة - 00:54:13  
قال الله تعالى حرمت عليكم الميتة. حرمت عليكم الميتة. والميته قلنا يصدق على الحيوان ظاهراً وباطناً. حين الجلد جزء من الميتة فهو محرم. وقال هناك الا يكون ميتة او دما مسبحاً او لحم خنزير فإنه رجس - 00:54:34  
فإنه رج. ودل على ان الميت وعرفنا ان الميت اسم مسماه الحيوان ظاهراً وباطناً. حينئذ نقول كل جزء من اجزاء الميتة فهو نجس.  
فالاصل في الجلد انه نجس. والاصل في لبن الميتة لانه داخل في مسماه انه - 00:54:56

والاصل في عظم الميتة انه نجس وهكذا بهذه القاعدة وهو ان لفظ الميتة يصدق على الحيوان كله ظاهراً وباطناً. وجاء الدليل بالتحريم بقول حرم عليكم الميتة وجاء الدليل بالتنجيس الا ان يكون ميتاً ثم قال فإنه رجس. قال هنا - 00:55:16

جلد ميتة ولا يظهر جلد ميتة بدماغ. بدباغ. عرفنا في اول كتاب الطهارة ان ما هي تحصل او يحصل به التطهير اربعة اشياء. الماء والتراب والدابر والحجر. وهذه اربعة اشياء - [00:55:39](#)

الدباغ هو الذي عنده هنا قال بدباغ بدباغ والدباغ هو ما يدبر به من قرظ غيره ينزع به فضول الجلد من لحم ودم ونحوهما مما يعفنه ويمنع النتن والفساد - [00:56:00](#)

والفساد. يعني اشبه ما يكون باداة لتنظيف الجلد وهذا يختلف من زمن الى زمن. قد يكون في السابق يتتخذ ورق من الشجر. يتتخذ الملح مثلاً ونحو ذلك. يوضع في الشمس. هذا فيما سبق - [00:56:20](#)

وقد يكون ثمة ما هو موجود في العصر الحديث من الادوات المطهرة وحينئذ نسميه دابغ لان الدبغة يختلف من عصر الله الى عصر المراد ان هذا الجلد يزال منه النتن والفساد ولا يعلق به شيء من الدم او اللحم ونحو ذلك. وهذا كما ذكرنا يختلف من زمن - [00:56:36](#)

آخر حينئذ الدبغ وتنظيف الجلد من الاذى والقدر بواسطة مواد تضاف الى الماء قال مصنف ولا يظهر جلد ميتة بدبها. عرفنا الميتة نجسة وجلدتها جزء منها. اذا جلد الميتة نجس وهذا محل وفاق. محل اجماع ان الجلد للميتة قبل الدبغ انه ندم - [00:56:56](#)

فاما دبر هل يظهر او لا يظهر؟ محل خلاف. والمذهب عند الحنابلة انه لا يظهر مطلقاً. لا يظهر مطلقاً. حينئذ كل جلد ميتة اذا دبغ ووضع عليه مواد من اجل تنظيفه وحكمه انه نجس. انه انه نجس وهذا - [00:57:23](#)

الذي حصل والتنظيف الذي حصل قالوا هذا لا يكسبه ولا يفيده طهارة بل هو باق على على اصله. ما الدليل؟ قالوا حديث عبدالله بن قال اتانا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل وفاته بشهر او شهرين الا تنتفعوا من الميتة - [00:57:43](#)

لايهاه ولا عصا الا تنتفعوا من الميتة بايهاه ولا عصا. رواه الخمسة ولم يذكر التوقيت غير ابي داود واحمد. وقال الامام احمد ما اصلاح اسناده. ما اصلاح اسناده. وقال ايضاً حديث ابن عكيم اصحها. رواه عن يحيى بن سعيد - [00:58:03](#)

الانصاري عن شعبة عن الحكم عن ابن ابي ليلى عن عبدالله. وفي رواية الطبراني والدارقطني كنت رخصت لكم في جلود الميتة فاذا كتابي هذا الى اخر الحديث. وهو دال على سبق الرخصة. اعتماداً على هذا النص لا تنتفعوا من الميتة بايهاه - [00:58:27](#)

وقال قبل وفاتي بشهر او شهرين وقال وكنت قد رخصت لكم. فدل على انه اذن اولا ثم بعد ذلك منع حينئذ هذا الحديث يعتبر ناسخاً لحديث ميمونة وحديث ابن عباس الى اخر ما ورد. ولذلك المذهب المعتمد عند - [00:58:47](#)

الحنابل انه لا يظهر جلد ميتة بدباغ بناء على هذا النص. بناء على هذا النص. وال الصحيح ان يقال بأنه يظهر جلد ميتة بشرط ان تكون هذه الميتة ظاهرة فيه في الحياة. يعني في حال الحياة - [00:59:06](#)

وهذا الحديث حديث عبد الله بن عكير يعتبر حديثاً معلوماً مضطرياً ضعيفاً وان صح عينين قوله فلا تنتفعوا من الميتة بايهاه نقول لهاب اسم بالجلد قبل الدبغ اسم للجلد قبل الدوب وهذا محل وفاق - [00:59:25](#)

الا تنتفعوا من الميتة باهابه. كانه قال لايهاه الذي هو جلد الميتة قبل دبغها لا تنتفع به. فيكون نصاً في تحريم استعمال الجلد قبل دبغه وهذا لا خلاف فيه. هذا ان صح الحديث يحمل على ان لايهاه اسم للجلد قبل - [00:59:46](#)

يدل عليه حديث ابن عباس ايما ايهاب دبر ايهاب دبر دل على ان لايهاه اسم للجلد قبل الدبغ. وهذا عليه محقق اهل اللغة. وحينئذ يكون معتمداً ما رواه ابن عباس رضي الله تعالى - [01:00:06](#)

عنهمما لقوله صلى الله عليه وسلم هلا اخذتم ايهابها فدبغتموه رواه مسلم وغيره. كذلك حديث ميمونة انها ميتة وقال يظهره الماء والقرظ وورق شجر تدبح به الجلد وكذلك حديث دباغ الداريم ظهور هذا - [01:00:28](#)

كله يعتبر متواتراً عن النبي صلى الله عليه وسلم. منه ما هو في الصحيح ومنه ما هو صحيحاً سنده. حينئذ يكون مقدماً على ما جاء في حديث عبدالله بن عكير - [01:00:50](#)

ان صح يقول انه حديث ضعيف معلوم عن اذن لا اشكال لا يعارض هذه النصوص حينئذ يصح ان يقال بان الصحيح ان جلد الميتة اذا

دبر حينئذ يكون الجلد ظاهراً. وإذا كان ظاهراً حينئذ جاز استعماله في اليابسات - [01:01:00](#)

مائعت على الصحيحين ولا يظهر جلد ميّة بدماغ. قال الشارح روي عن عمر وابنه وعائشة وعمران ابن حصين. رضي الله عنهم استناداً إلى النص السابق وثم روایة عن الامام احمد بما ذكرناه. وهو انه يظهر جلد الميّة مكان ظاهراً في حال الحياة. ما كان ظاهراً في حال - [01:01:20](#)

ونقل جماعة انها اخر قول احمد. بمعنى انه قال اولاً بأنه لا يظهر جلد ميّة بدماغ ثم رجع عن قوله فقال بأنه يظهر جلد الميت بالدباغ بشرط ان تكون الميّة ظاهرة في في حال الحياة. حينئذ يكون اخر قوله - [01:01:42](#)

احمد هو القول بكون هذا الجلد قد ظهر بالدباغ. وهذا لحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ايها ايها دبغ فقد ظهر ايها ايها دبغ فقد ظهر ايها هذه يعتبر من سياق من صيغ - [01:02:04](#)

العموم لأن شرطية وايهاب هذا نكرة في سياق الشرط حينئذ يعم كل ايها كل جلد كل جلد فقد ظهر قد هذه للتحقيق. والحديث رواه مسلم وهو يتناول المأكول وغيره - [01:02:22](#)

يتناول المأكول وغيره. يعني لا يشترط في جلد الميّة ان يكون مما تحله الذكاء او تحله الذكاء. يعني ما كان حالاً اكله اذا على طريقة الشرعية. وما لم يكن كذلك حينئذ نقول الاصل فيه انه نجس. الصواب ان النص عام. ايها - [01:02:39](#)

ايها دبغ هذا يشمل المأكول اللحم كالشاة اذا ماتت نأخذ جلدتها فندمغه فيطهر وكذلك ما لم يكن مأكول اللحم كالهر مثلاً حينئذ نقول اذا اخذنا جلدته فدبغناه نقول هذا ظاهر في حال الحياة وان لم يكن مأكولاً. فهو داخل في هذا النص ايها - [01:03:02](#)

وقد ظهروا لتناول المأكول وغيره والظاهر وغيره. لكن نستثنى النجس ما كان نجساً في حال الحياة كالسباع ونحوها لأن النصوص وردت بالنهي الخاص عنها. ولذلك جاء في حديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عند أبي داود عن ركوب النمور. ونهى عن لبس جلود السباع والركوب عليها. وروى الترمذى - [01:03:22](#)

النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن افتراس جلود السباع. هذا يدل على انها غير مستعملة وذاك عدت هذه النصوص المخصصة لهذا النص. فيقال اي ما ايها دبغ يحمل على عمومه - [01:03:50](#)

ما كان نجساً في حال الحياة. فيختص الحديث بماذا؟ بما كان ظاهراً في حال الحياة. واما حديث ذكاة الاديم قد استفاد بعضهم بان هذا فيه اشارة الى ان ما كان مأكولاً اللحم هو الذي - [01:04:06](#)

ينفع فيه الدبر. وما لم يكن كذلك ولو كان ظاهراً في الحياة نقول هذا لا يدل على ما ذكر. لأن لفظ هنا استعمل في لأن الحديث يحتمل ماذا؟ يحتمل انه اراد بالذكاة التطهير من قوله رائحة ذكية رائحة ذكية - [01:04:25](#)

اي طيبة وهذا يطيب الجميع ويبدل على هذا انه اطاف الذكاة الى الجلد خاصة والذي تختص او يختص الجلد هو تطبيبه وطهارته.

وماما الذكاة التي هي الذبح فلا تضاف الا الى الحيوان كله. اذا - [01:04:45](#)

ما جاء في الحديث ذكاة الاديم ظهوره حينئذ نقول او الدباغ الاديم ذكاته هذا لا يعتبر مخصوصاً ويحمل النص ايها دبغ فقد ظهر على مأكول اللحم بل نقول هذا عام. وهذا النص محتمل. وذاك محتملاً حينئذ ضعف الاستدلال. اذا الحال - [01:05:03](#)

ان المذهب لا يظهر جلد ميّة بدماغ مطلقاً. سواء كان ظاهراً في الحياة او مأكولاً اللحم او نجس. وال الصحيح انه يظهر جلد الميّة بالدباغ بشرط ان تكون الميّة ظاهرة في في حال الحياة. ولا يشترط ان تكون من مأكولاً اللحم - [01:05:23](#)

قاله بعض الفقهاء ثم قال المصنف ويباح استعماله بعد الدبغ في يابس يعني اذا دبر في المذهب ما حكمه نجلس عند طه نجس كما هو. هل يجوز استعماله - [01:05:43](#)

يعني هل يجوز الانتفاع به وهو نجس اما المائعت فقولاً واحداً في المذهب لا يصح لماذا لانه ينجس الماء. لأن الماء بمجرد الملاقة تنجز بهذا الجلد وهو نجس. لانه نجس وذاك وضع فيه الماء مباشرة تنجز الماء. اذا لا يجوز استعماله فيه في المائعت - [01:06:04](#)

اما اليابسات فالقاعدة عندهم انه ليس بين جافين نجاسة يعني لابد ان يكون بين رطبين او يابس اما يابس مع يابس فهذا ليس بينهما نجاسة يعني لا تنتقل لو مسك شيئاً نجساً بيده ومسه لا تنتقل النجاسة الا اذا - [01:06:29](#)

كانت يده رطبة او كانت النجاسة نفسها رطبة. حينئذ اذا تقرر بان الجلد اذا دبغ لا يخرج بالدبغ عن كونه نجس حينئذ اذا وضع فيه شيء يابس لا تنتقل النجاسة. لا تنتقل النجاسة. لذلك قال هنا وبياح هذا اباحة - [01:06:49](#)

وهو المذهب استعماله مع القول بنجاسته بعد الدبغ اي استعمال الجلد بعد الدبغ بعد لا قبل ولا حين لا قبل ولا حين. اما قبله فمحل وفاق. واما حينه حينئذ اليابس مع الرطب. انت قلت النجاسة فلا يعتبر - [01:07:09](#)

بعد الدبغ فيجوز الانتفاع به حينئذ لقوله صلى الله عليه وسلم الا اخذوا ايهابها فانتفعوا به الا اخذوا ايهابها فانتفعوا باذن النبي صلى الله عليه وسلم امر بالانتفاع. فكيف ينتفع به؟ قالوا هذا الحديث يحمل على ما اذا دبغ الجلد مع - [01:07:29](#)  
الحكم بنجاسته بأنه ينتفع به بما لا تنتقل النجاسة الى الشيء الموضوع في ذلك الجلد وهو اليابس. وفي الا اخذوا ايهابها فدبغوه فانتفعوا به فدل هذا النص على انه يجوز الانتفاع بالايهاه بعد الدبغ - [01:07:49](#)

في في يابس في يابس له مفهوم وهو متعلق بقوله بياح وهو انه لا يجوز استعماله في غير اليابسات كالمائعتات ونحوها سواء كان ماء او شيئا كالتمر مثلا او رطب لا يجوز لا يجوز استعماله - [01:08:09](#)

هذا الجلد النجس في هذه المائعتات وبياح استعماله بعد الدبغ في يابس فيه في يابس. قال الشارح هنا بعد الدبغ بظاهر منشف للخبيث قال في الرعاية ولا بد فيه من زوال الرائحة الخبيثة. بمعنى انه يستشرط فيما تنقل به او ينتقل به الحكم من عدم جواز منشفا للرطوبة بمعنى انه لا تلقي لان علة النجاسة هي كونه رطبا. حينئذ يستشرط فيما تنقل به او ينتقل به الحكم من عدم جواز الاستعمال الى جواز الاستعمال مع كونه نجس في الحالين على ما ذهب اليه المصنف ان يكون هذا الداعي منشف - [01:08:54](#)  
الرطوبة منقى للخبيث بحيث لو نقع او نقع الجلد بعده في الماء لم يفسد وزاد ابن عقيل وان يكون قاطعا للرائحة والسهوكة ولا يظهر منه رائحة ولا طعم ولا لون خبيث. اذا انتفع به بعد - [01:09:14](#)

صبغه في المائعتات على كل مراد هنا انه لا بد من ازالة النتن والفساد من الجلد باي وسيلة كانت باي وسيلة كانت ثم قال رحمة الله تعالى نعم قال من حيوان ظاهر في الحياة يعني هذا متعلق بالمسألة السابقة بيلاح استعماله اي استعمال الجلد - [01:09:30](#)  
اذا كان من ميتة وهذا الحيوان ظاهر في الحياة. واما النجس في الحياة كما ذكرنا. النصوص وردت على النهي عن استعمال جلود النمور ونحوها. فدل على انه لو دبغت هذه الجلود لم ينتفع بها مطلقا. لان النهي عن الجلوس عليها هذا انتفاع بها في في اليابسات - [01:09:50](#)

من حيوان ظاهر في الحياة. يعني في حال الحياة حكمنا عليه بكونه ظاهرا. فلما مات صار ميتة حينئذ نقول صار نجسة. والظاهر في الحياة على المذهب اربعة مأكول اللحم وهذا محل الوفاق من الهر فاقل من الهر فاكل وهذا سبأتي بحثه لحديث انها ليست بنجس - [01:10:10](#)

انها من الطوافين عليكم ثالثا ما لا نفس له سائلة. رابعا الادمي. لكن الادمي لا يجوز اتخاذ الاننية من جلده او من عظمه لانه محروم لحرمه وهذا محل اجماع. اذا ظاهر في حال الحياة اربعة على المذهب مأكول اللحم - [01:10:36](#)  
من الهر فاقل ما لا نفس له سائلة الا هدم. ولذلك قال الشارح مأكولا كان كالشاة او لا كالهر. حينئذ اذا ما تهرون ما حكمه؟ نقول نجس. في حال الحياة - [01:10:56](#)

هو ظاهر في حال الحياة ظاهر بالنصل انها ليست بنجس حينئذ اذا مات هر حكم عليه بكونه نجسا. اخذنا جلده فدبغناه. على المذهب لا لا يظهر. هل يجوز استعماله؟ نعم في في اليابسات. هل تتحقق فيه الشرط؟ نعم هو من حيوان ظاهر في في الحياة. وعلى الصحيح - [01:11:12](#)

انه يظهر مطلقا سواء كان من مأكول اللحم او لا ولذلك قال هنا اما جلود السبع كالذئب ونحوه مما خلقته اكبر من الهر وهذا منهي عنه لا يصح ولا يؤكل فلا - [01:11:34](#)

دبغه ولا استعماله قبل الدبغ ولا بعده. ولا يصح بيعه ولا يصح بيعه. وعليه ما قد يكون العام مثلا قد تصنع بعض الحقائب من جلود الميتة قد تصنع بعض ساعات هذا ايش يسموه هذا - [01:11:52](#)

ستيك مثلاً من الجلود الحيات. او يصنع التعل مثلاً من جلد النمور ونحوها. فالحكم ينزل على ما ذكرناه ان كان من نجس في حال [الحياة فلا يجوز استعمال لا بيعها ولا شراؤها ولا استعمالها - 01:12:10](#)

وإذا كان من ظاهر في الحياة حينئذ نقول الأصل انه يجوز فاذًا صلي بساعة وقد صنع هذا للسيك مثلاً من حيوان حينئذ فيه خلاف [بين اهل العلم. هل صلاته صحيحة ام باطل؟ لانه استعمل النجاسة مع العلم به. كذلك لو - 01:12:26](#)

حملت امرأة حقيقة وهي مصنوعة من جلد النجس في حال الحياة حكم واحد. كذلك ما يسمى بالجاعد مثلاً ما يجلس عليه. نقول هذا قد تصنع من؟ من نجس. ان صنع من ظاهر في حال الحياة لا شك انه ظاهر. فلو صلي عليه صلاته صحيحة. على المذهب لا تصح - [01:12:45](#)

اذا ظبط هذه المسألة لا بد من صعابها بجميع وجوهها لانها مهمته ولذلك بسطت القول فيها. ثم قال ولا بال وكل اجزائها نجسة لما [نص المصنف على اللبن وكل اجزائها. لان بعض الفقهاء استثنى قال اللبن هذا يجوز. ليس بنجس - 01:13:06](#)

وله شربه ولو كان من ميتة. وبعضهم استثنى عظم الميتة. عظم الميتة. حينئذ نحتاج الى دليل من الذي يطالب بالدليل هل القائل بان [البن طاهر ام نجس؟ هل القائل بان العظم ظاهر ام نجس؟ على اصل السابق - 01:13:33](#)

اذا قلنا بان الميت اسم للحيوان ظاهرا وباطنا وقد حكم الله عز وجل بالتحريم والتنجيس. اذا من قال بان اللبن ظاهر يحتاج الى الى دليل. من قال [بانه نجس لا يحتاج الى دليل. من قال بان عظم الميتة نجس لا يحتاج الى الى - 01:13:54](#)

لانه الاصل. ومن قال [بانه ظاهر يحتاج الى الى الدليل. ولذلك نقول في هذه المسائل التي ذكرها المصلي فالصحيح ما ذهب اليه المسلم رحمة الله تعالى بان اللبن نجس وبان كل اجزاء الميتة الا ما استثنى من الشعر ونحوه لورد النص فحين اذ - 01:14:15](#)

يعتبر نجساً يعتبر نجساً لعموم النص. وليس ثم ما يدل على التخصيص. ومن قال [بان اللبن ظاهر يحتاج الى ان يبرز ذليل واضح بين يعتبر مخصصاً للعموم السابق او الاطلاق التقديم. ومن قال بان عظم الميتة ظاهر وليس بنجس لانه لا تحل - 01:14:35](#)

الحياة ونحو ذلك نقول هذا اجتهاد مقابل للنص. حينئذ يكون فاسد الاعتبار فلا يغول عليه. ولبنها اي لبن الميتة كل اجزائها كقرنها [وظفرها وعصبها وعظامها وحافرها وانفتحتها وجلدتها نجسة. فلا يصح بيعها - 01:14:55](#)

ولا يصح بيعها ولا شرب اللبن ونحو ذلك. ولذلك سئل ابن عباس عن الجن يصنع فيه انفع الميتة وقال لا تأكلوه. رواه سعيد بن منصور وقال ابن مسعود لا تأكلوا من الجن الا ما صنع المسلمين واهل الكتاب. رواه البيهقي وله مائة في وعاء - [01:15:15](#)

العصر الجلد نجس تنفس بمجرد الموت. وقد سبق معنا ان الصحيح ان المائعات ومنها الماء بمجرد ملاقة النجاسة انه ينجس وكل [اجزائها وكل اجزائها. ودخل فيه العظم لان ابا حنيفة رحمة الله تعالى يستثنى العظم وهو نجس - 01:15:39](#)

لقوله حرمت عليكم الميتة. والعظم من جملتها فيكون محظى. وتحله الحياة خلافاً لما دعا به البعض انه لا تحل الحياة عن قوله تعالى [قل من يحيي العظام وهي رميم وما يحيي فهو يموت وهو يموت ولان دليل الحياة الاحساس والالم والالم في العظم اشد منه في - 01:16:04](#)

اللحم والجلد وكذلك الضرس يتآلم يتعلم به الإنسان ويحس ببرد الماء وحرارته وما تحل الحياة يحله او يحله الموت. فدل على انه [داخل في في المسمى السابق. غير شعل ونحوه نحو غير الشعار هذا استثناء - 01:16:29](#)

ونحوه يعني نحو الشعر والشعر يكون للمعز والبقر ونحوه كالصوف. وهو للغنم والوبر للابل والريش للطيور من ظاهر في الحياة. من [ظاهر في في الحياة. فلا ينجس بالموت لانه ينجس بي بالموت. هذا نحتاج الى دليل. لان النص - 01:16:50](#)

سابق عام وهو حرمت عليكم الميت. ومن جملتها الشعر وما ذكر معه. الا ان يكون ميتة ثم قال فانه رجس. دل على ان الميتة بارزاقها [ومنها الشعر ونحوه انه نجس ونحتاج الى دليل نقول قوله تعالى ومن اصواتها واوباراتها - 01:17:10](#)

اشعارها اثاثاً ومتاعاً الى حين. الى حين. والايام هنا سبقت مساق الامتنان فالظاهر حينئذ شمولها لحالتي الحياة والموت في عموم [والريش مقيس على على الثالث. لانه نص على الاوصوات والاوبار والاشعار. ولم يذكر الريش. حينئذ مقيس على على ما ذكر من هذه - 01:17:32](#)

الثلاثة. اذا غير شعر ونحوه نقول هذا ظاهر بدلالة النص. بدلالة النص. وعليه تكون ماذ؟ الميّة ثلاثة اقسام نجس لا يطهر بحال  
ونجس يطهر بالدبيغ وظاهرا. ميّة ثلاث صارت ثلاثة اجزاء. نجس لا يطهر مثل ماذ؟ - 01:17:56

كل الميّة ما عدا الجلد نجد نعم ظاهر او نجس يطهر بي بالدبيغ وهو الجلد على جهات الخصوص. ظاهر وهو الوبى وما عطف عليه. ثم  
قال رحمة الله تعالى خاتما الباب وما ابين من حي فهو كميته ما ابين. من - 01:18:19

ما ابينا يعني والذي فصل قطع من حي يعني من حيوان حي ما حكمه؟ قطعت رجل شاة وهي باقية كما هي؟ ما حكم هذا الجزء  
من الشاة حكمها حكم ميّتها. ميّتها لو ماتت ها نجسسة. لو ماتت الشاة اي نجسسة. اذا الحكم هذا الجزء نجس - 01:18:41  
كذلك لو قطع من من الادم شيء وحكمه انه ظاهر. كذلك من السمك من الجراد لان ميّة هذه الثلاث تعتبر ظاهر. فما ابين منه فحكمه  
حكم ميّة منه يعني ما قطع - 01:19:04

فحكم اليد التي تنفصل عن الادمي بان هذه اليد ظاهرة وليس بنجسسة. لان الادمي اذا مات هو ظاهر على الصحيح سواء كان مسلما  
او او كافرا وكذلك الجراد والسمك. واما الجمل نحوه فاذا ابين منه شيء حينئذ نقول العصر فيه انه انه نجس. وما بين اي فصل من -  
01:19:20

حيوان حي فهو كميته طهارة ونجاسة. وحلا وحرمة. فما قطع من السمك وهو ظاهر. ومن قطع من بهيمة الانعام مع بقاء حياتها فهو  
 فهو نجس لحديث ما يقطع من البهيمة وهي حية فهو ميّة فهو ميّة. اذا - 01:19:44

نص ورد ما يقطع من البهيمة وهي حية فهو ميت. رواه الترمذى وقال حديث حسن غريب قال المصنف غير مسك وثارته يعني ما لم  
تكن الابانة بالطبع الابانة اذا كانت بالطبع كالمسك وفارته او تكن الابانة ذكاة - 01:20:07

له كالطريدة حينئذ تكون مستثنة. هذه يأتي بحثها في كتاب الصيد كما قال المصنفوون رحمة الله تعالى. اذا ختم الباب بهذه ويعتبر  
نبويا وكذلك هو قاعدة عامة والله اعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى الله وصحبه - 01:20:28

اجمعين الدرس بالطبع يقف الزاد الى بعد الحج ان شاء الله تعالى وغدا كما هو لكن الزاد يقف وبعد الحج ان شاء الله تعالى ما الذي  
نقل الحرمة من الاناء الى الطعام او الماء المأخوذ منه؟ النبي صلى الله عليه وسلم. ما هو بانا. قال لا تشربوا ما هو الشرب -  
01:20:49

قال لا تأكلوا ما هو الاكل؟ الاكل هو اخذك لهذه اللقطة ووضعها في الباب. هذا هو الاكل. ادخال الطعام عن طريق الفم. هذا الاكل. وليس  
الاخذ فقط انما الاكل مركب من الجزيئين. تأخذ وتضع في فمك. حينئذ ما وضعته في فمك. نقول هذه لقطة محمرة - 01:21:14  
ماذ؟ لانه استعمال لمحرم. ما حكم من وما حكم وضوء من توضأ من الماء المخصص للشرب في الحرم؟ باطل لما ذكرناهم لان هذا  
المال موضوع زمزم في الحرم موضوع لا ي شيء - 01:21:37

اول ولي الامر له الحقيقة ان يخصص هذا المال لشربها. فاذا وضع للشرب حين اذا توظأ منه نقول توظأ بما موقوف على شيء  
مخصوص وهو الشرب. فاذا استعمل في غير الشرب كاللوضوء نقول هذا يدل على البطلان. اذا جاز الانتفاع بجلد الميّة ظاهرة الاصل  
على مكان - 01:21:53

اذا جاز الانتفاع بجلد الميّة ظاهرة الاصل بعد الدبيغ فلماذا لا تصح صلاة من صلی على لا هذا سيأتي بحثه انه يشترط طهارة المكان  
وعندهم على المذهب هذا ليس على القول الصحيح على المذهب ان هذا الجاعل المأخوذ من نجس بعد الدبيغ هو نجس. حينئذ صلی  
على مكان - 01:22:13

ونجس في مكان نجس. وعندهم كما سيأتي اذا صلی في مكان نجس يحکى اجماع ان الصلاة باطلة. واما اذا قلنا بأنه ظاهر لا اشكال  
فيه. ولا اشكال فيه ما هو دليل من قال بظهورية ايهاب بعد الدبيغ ما كان ظاهر الاصل - 01:22:37

ما هو دليل من قاله ظهوريه ايهابي بعد الدبيغ مكانة ظاهر اصل كيف يعني في وقت الحياة ايمما ايهاب دبرغ فقد ظهور حمله  
الشوکاني رحمة الله تعالى على جميع لصيغة العموم هنا على جميع الميّات. حتى الكلب والخنزير قال لو دبغ حينئذ يطهر. واذا وقفنا  
مع النص استدل - 01:22:59

الصحيح للقاعدة ان النكارة في سياق الشرط تعم حينئذ اي ما ايهاب دبغ وهذا ايهاب خنزير وهذا ايهاب كلب اذا ابغضه لكن لو نظرنا في النصوص الاخرى وهو النهي عن استعمال ما كان نجسا في حال الحياة. لا يمكن ان نقول بأنه ينهى عنه - [01:23:26](#)

ثم يباح ما كان وسيلة في اتخاذه. فجمعنا بين النصوص نقول يستثنى من قوله اي ماء هاب للنصوص الواردة. وهي النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن مياثير الذئاب او النمور ونحو ذلك. حينئذ نجعل هذه النصوص مخصصة - [01:23:47](#)

فيستثنى من قوله اي ما ايهاب دبغ ما كان نجسا في حال الحياة لانه منهى عن استعماله ولا يمكن ان يدل النص على انه يجوز لها تمكين الناس من تهيئة هذه الجلود من اجل الاستعمال - [01:24:03](#)

ومن حمله على العصر لا اشكال. يعني هو قول له ووجهه. وهو قول الشوكاني رحمه الله تعالى ما الدليل على ان العصب في الاعيان الطهارة؟ ما هو الدليل ها هو الذي خلق لكم لكم - [01:24:21](#)

ما في الارض جميما. كل ما في الارض ظاهرها وباطنها مخلوق لكم. بمعنى ان الله عز وجل خلقها هذه الاشياء على وجه الارض او في باطنها لك ايها الانسان ثم هل تكون نجسة؟ - [01:24:39](#)

لو كانت نجسة معلوم من الشرع انه يحرم استعمالنا اذا اين حصل الامتنان؟ الله عز وجل امتن علينا بماذا؟ بان ما على الارض هو لنا طيب هو لنا ومحرم من الاستعمال تناقضان. اذا كونه لنا لكم كفل الخطاب يدل على انه يجوز الانتفاع بها. اذ لو لم - [01:24:57](#)

يجوز الانتفاع بها وذلك فيما اذا كانت نجسة لما صح الامتنان. وقد صح الامتنان هنا ودل على الطهارة اشترط بعض الفقهاء رحمه الله طهارة الشعري ان يكون مرزوزا. اي غير منتوه. نعم هو كذلك. وذكرناه - [01:25:17](#)

اختصارا يعني اذا نتف الريش يكون العصر الذي كان داخلا في او جزء من اللحم يكون نجس. لكن لو قص ذلك الذي هو في الاصل دخل في في لحم الطير مثلا - [01:25:34](#)

ظاهرة. فالذى يستعمل ما هو اذا نتف الذى يستعمل الطرف الطاهر. حينئذ الذى كان جزءا من اللحى هو الذى يزال وهذا الجزء هو الذي يعتبر النجس ليس كل الريش وانما يفصل فيه اذا نتف الريش هل ما خرج من النتف يجوز استعماله مطلقا - [01:25:50](#)

كل ما كان متصلة بجزء الحيوان فهو نجس. وما لم يكن كذلك فالعصر على القاعدة التي ذكرناها. والله اعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد - [01:26:09](#)